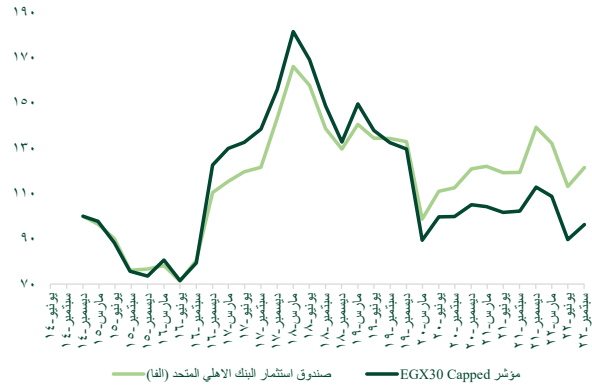


محفظة الصندوق

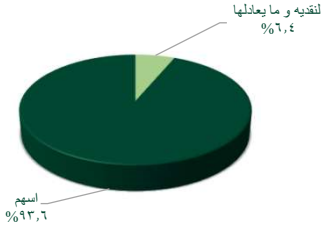
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٢	٧,٣%
العائد منذ بداية العام	-١٢,٨%
٢٠٢١	١٥,٢%
منذ ٥ سنوات	١,٥%
منذ التأسيس	٩٥,٢%

الإداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢٢

هدف الإستثمار

الهدف الإستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الإستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الإستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الإكتتاب.

الإكتتاب/الإسترداد

- يقدم الصندوق سببولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للإكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	فبراير-٢٠١٣
سعر الوثيقة ج.م	١٩,٥٢ ج.م
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٠٠٠ ج.م

مدير الإستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الإستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الإستثمار	مصطفى عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	يوليو-٢٠١٧

بيانات التواصل

البنك الأهلي المتحد	١٩٠٧٢
تليفون	
العنوان الإلكتروني	http://www.ahliunited.com/egypt/

تحليل السوق

إداء الربع الثالث من عام ٢٠٢٢:

أسواق المال العالمية

بدأ افتتح يسود المستثمرين أن مستويات التضخم المستقبلية هي التي ستحدد مسير أسواق المال العالمية خلال ٢٠٢٣. من الجدير بالذكر أن أسواق المال العالمية بدأت الربع الثالث من ٢٠٢٢ بتفوق بين المستثمرين في أن التضخم وصل لأعلى مستوياته وأن البنك الفيدرالي الأمريكي سيخفض من وتيرة ارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة. وبناء عليه ارتفع مؤشر البورصة الأمريكية (S&P 500) بـ ١٣.٧% ومؤشر MSCI للأسواق العالمية بـ ١١.٧% إلا أن عقب إعلان أمريكا أرقام التضخم عن شهر أغسطس اعلى من المتوقع حدث توتر بين المستثمرين نظرا لتخوفهم أن مستوى أسعار الفائدة المرتفعة سيستمر أكثر مما هو متوقع. وبناء عليه هبط مؤشر البورصة الأمريكية (S&P 500) بـ ١٦.٢% لتنتهي الربع المالي منخفضاً بـ ٣.٣% في حين انخفض مؤشر MSCI للأسواق العالمية بـ ١٦.٤% لتنتهي الربع المالي منخفضاً بـ ٦.٦%.

يوجد حالياً حالة من الجدل بين المستثمرين على أن هل سيبطل التضخم مرتفعاً خلال ٢٠٢٣ و هو ما سيؤدي إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية وضعف أسواق المال خلال العام أم أن نسب التضخم ستخف وتهدأ وهو ما سيعطي فرصة للاقتصاد العالمي في التعافي مما سيؤدي إلى دفعة قوية لأسواق المال خلال ٢٠٢٣.

من الجدير بالذكر أن أسواق المال حالياً تنتمي إشارات متناقضة حيث أن التضخم في بعض القطاعات بدأ التراجع الفعلي لضعف الطلب في حين أن التضخم مازال مرتفعاً في قطاعات أخرى نظراً لبعض المشاكل في سلاسل الامدادات. الشيء الإيجابي هو أن سلاسل الامدادات بدأت في التحسن حيث أن معدل الطلبات الموجهة بدأ في الانخفاض كما أن مصاريف الشحن وأوقات التسليم بدأوا في التحسن.

وبناء عليه نميل أكثر إلى سيناريو أن التضخم سينخفض خلال عام ٢٠٢٣ نظراً لأن السياسة التشفية للبنوك المركزية سيؤدي إلى ضعف الطلبات في حين أن التحسن في سلاسل الامدادات سيؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة وهو ما سينتج عنه انخفاض حاد في نسب التضخم.

نظرة على أسعار الطاقة

تراجع النمو الاقتصادي في الاقتصادات العالمية الرئيسية أدى إلى ضعف الطلب على المواد البترولية وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار البترول (برنت) من متوسط ١٢٧.٦ دولار أمريكي للبرميل في الربع الثاني من ٢٠٢٢ إلى ٩٧.٧ دولار أمريكي للبرميل في الربع الثالث من ٢٠٢٢. من الجدير بالذكر أن أسعار البترول وصلت لأعلى مستوياتها في ٨ مارس ٢٠٢٢ عقب الغزو الروسي لأوكرانيا عندما وصل سعر البرميل إلى ١٢٧.٩٨ دولار أمريكي في حين أن السعر انخفض بـ ٣١.٣% عقب ذلك ليصل السعر إلى ٨٨.٠ دولار أمريكي للبترول في نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٢.

نعتقد أنه ورغم وجود مشاكل في زيادة الكمية المعروضة من البترول خاصة في ظل خفض الطلب على البترول الروسي إلا أننا لا نتوقع معارضة البترول للارتفاع في ظل الوضع الحالي للاقتصاد العالمي. من أجل أن ننظر نظرة متقابلة لأسعار السلع عامة والبترول خاصة لابد أن يعود الاقتصاد العالمي والنمو وتوقف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته المالية التشفية. ورغم عدم توقعنا بارتفاع أسعار البترول إلا أننا لا نتوقع انخفاض كبير نظراً لتوقف التنقيب عن اكتشافات جديدة وعدم قدرة وسائل الطاقة البديلة على مواجهة الطلب العالمي للصناعات الرئيسية وبناء عليه نتوقع أنه مع بداية التعافي في الطلب العالمي سيرتفع البترول بنسبة ١٠% على الأقل.

سوق الأسهم المصرية

تحرك السوق المصري تماثلت مع الأسواق العالمية حيث ارتفع بـ ١٣.١% في بداية الربع الثالث من ٢٠٢٢ إلا أنه مع تراجع الأسواق العالمية بدأ السوق المصري في التراجع حيث انخفض بـ ٥.٨% ليتهي الربع الثالث مرتعاً بـ ٦.٥%. من الجدير بالذكر أن السوق المصري دائماً ما يسير في نفس اتجاه الأسواق العالمية وخاصة الأسواق الناشئة ولكن بدرجات مختلفة.

المؤشر	الأداء
مؤشر البورصة الأمريكية (S&P500)	-٢٤.٨٠%
مؤشر البورصة الأمريكية (Nasdaq)	-٣٢.٤٠%
مؤشر MSCI للأسواق العالمية	-٢٦.٤٠%
مؤشر MSCI للأسواق الناشئة	-٢٨.٩٠%
مؤشر EGX30	-١٧.٨٠%
مؤشر EGX30 (بالدولار الأمريكي)	-٣٣.٩٠%

من الجدير بالذكر أن أداء السوق المصري تماثلت مع الأسواق العالمية في حالة حساب العائد على السوق بالعملة المحلية ولكن في حالة حساب قيمة السوق بالدولار الأمريكي فقد انخفض في أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٤. نعتقد أن المستثمرين الأجانب أن يقوموا بخص أموال جديدة في السوق قبل الانتهاء من الاتفاق مع صندوق النقد ومعرفة تفاصيل البرنامج الاقتصادي وزيادة نسبة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٥.٤% في النصف الأول من ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لقطاع الطاقة والذي يمثل ٢٤% من مؤشر EGX30 مستفيداً من ارتفاع أسعار جميع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك والذي يمثل ٣٠% من مؤشر EGX30 ارتفاعاً جيداً مستفيداً من زيادة أسعار الفائدة.

وبناء عليه نعتقد أن السوق المصري يتداول على أسعار منخفضة بشدة إلا أن المشاكل الاقتصادية وعدم وضوح الرؤية عن قيمة الجنيه المستقبلية تؤثر على التوقع المستقبلية لأرباح الشركات وهو ما يخفض من رغبة المستثمرين في ضخ أموال جديدة في الوقت الراهن.